ISSN: 2170- 1938 EISSN: 2602-7313
العدد: 15..- .. 2019
مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ABPR
جامعة قاصدي مرباح – ورقلة (الجزائر)

دور نظام التنقيط المصرفي الجزائري "Snb" في تقييم الأداء المصرفي

– دراسة حالة البنك الوطني الجزائري ومصرف السلام –

The role of Algerian Banking assessment systems rating (SNB)in evaluating the banking performance

د, بوهريره عباس[1] (*)، د. عمي سعيد حمزة[2]

[1] جامعة غرداية –الجزائر– (كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير)، مخبر التنمية الإدارية للارتقاء بالمؤسسات الاقتصادية بولاية غرداية bouhoreira.abbas@gmail.com

[2] جامعة غرداية –الجزائر– (كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير)، مخبر السياحة، الإقليم والمؤسسات ، p.ammisaid-hamza@hotmail.fr

تاريخ الاستلام: 16-04-2019 تاريخ القبول: 04-09-2019 تاريخ النشر: 08-09-2019

ملخص:

تتناول هذه الورقة دراسة أحد الآليات الحديثة للتقييم المصرفي في الجزائر وهو نظام التنقيط المصرفي"SNB" ، ومن خلال محاكاته على عينة من المصارف العاملة في الجزائر تبين فعاليته في تقييم أداء وصلابة المصارف. وقد أفضت الدراسة إلى أن وضعية النظام المصرفي متينة نسبيا نتيجة لمستوى الملاءة العالي، وأن عينة الدراسة تعاني من مشكل تركيز في الأصول وأبرز مدى تدني معايير جودة الأصول فيها. وبناءا على ذلك أوصت الدراسة بأن يتمّ العمل على تحسين الإطار المعمول به في الشروط المطبقة على العمليات المصرفية وتسييرها، كما ينبغي تعميم استخدام نظام التقييم المصرفي "SNB" على نطاقٍ واسع مما يتيح مراقبة مؤشّرات السّلامة بشكلٍ دوري ومن اتخاذ التّدابير الملائمة.

الكلمات المفتاحية :صلابة مالية، تنقيط مصرفي، تقييم الأداء، إشراف مصرفي، EWS، SNB، CAMELS.

Abstract:

This paper provide the study of one of the modern mechanisms of banking assessment in Algeria, the model of supervision and banking rating (SNB), and simulated on a sample of banks operating in Algeria showing its effectiveness in evaluating the performance and solidity of banks level, and that the sample of the study suffers from a concentration problem in the assets and clearly demonstrates the low quality standards of the assets. Accordingly, the study recommended that the framework applicable to banking operations should be improved and managed, and that the use of banking assessment systems should be widely disseminated, allowing periodic monitoring of safety indicators and appropriate measures.

Keywords : Financial Stability, Ratting banker, Evaluating performance, Banking Supervision, EWS, SNB, CAMELS.

JEL Classification : E59, G21, G24, G32.

(*) **المؤلف المراسل**: د, بوهريره عباس، bouhoreira.abbas@gmail.com

تمهيد:

أ. يشهد الاقتصاد الجزائري تحسنا نسبيا خلال الثلاثي الأخير من السنة الجارية 2018 عقب تحسن أسعار النفط في أسواق الطاقة العالمية، يأتي هذا التحسن عقب سنوات سادها تباطؤ اقتصادي غير مسبوق مما أثر بشدة على مجمل المؤشرات الاقتصادية والتي انعكست بدورها على إجمالي أداء النظام المصرفي والمالي على حد سواء. ورغم أن المصارف والمؤسسات المالية في الجزائر دخلت مرحلة التباطؤ 2014-2017 بمستوى ملاءة وسيولة كافية لإدارة مخاطر عدم اليقين، غير أنّه من المرجّح تؤثر أدائها نظرا لذلك !!. حيث أنه وباستمرار الأوضاع الحالية تكتسب توليفة المخاطر التي تكتنفها أهمية بالغة تزامنا مع استمرار التباطؤ وحالة عدم اليقين الذي تكتنف المشهد الاقتصادي بشكل عام رغم بوازغ الأمل التي يشهدها عقب تحسن أسعار النفط في أسواق الطاقة العالمية حاليا.

كنتيجة لذلك. يسود حالة من عدم اليقين فيما يخص سيرورة وأداء النظام المصرفي الذي يدعم التمويل الاقتصادي الكلي في الجزائر، مما يتطلب تقييما دوريا لأداء المصارف والمصارف العمومية على وجه الخصوص كونها تعد ذات أهمية نظامية وركيزة النظام المصرفي والمالي. في ذات السياق ولغاية الاستشراف للمستقبل وتقييم الصلابة المالية للنظام المصرفي والرقابة الاحترازية، يتوافر لدى سلطات الإشراف المصرفي وبنك الجزائر عدة أدوات رقابة يتقدمهم نظام التقييم والتنقيط المصرفي "SNB" والذي وضع أساسا لتقييم أداء المصارف في الجزائر.

ب. الإشكالية:

انطلاقا مما سبق، تأتي هذه الورقة للبحث في مسألة تقييم أداء النظام المصرفي خلال فترة التباطؤ الاقتصادي الشديد 2014-2017 بالاعتماد على نظام التنقيط والتقييم المصرفي SNB، وما إذا كانت المصارف الجزائرية قد حافظت على أدائها وصلابتها خلال ذلك، وهذا انطلاقـــــــا من فرضية تراجع أدائها بشكل معتبر نظرا للأسباب سالفة الذكر.

ج. أهداف الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة بشكل أساسي في تحليل وضعية النظام المصرفي عقب حالة التباطؤ الكبير في الاقتصاد الجزائري طوال الفترة 2014-2017، والتي أثرت بشكل مباشر على النظام المصرفي، كما يتم البحث عن أهم ترتيبات التقييم المصرفي عقب الإصلاح المصرفي في 2010 والذي تمخضت عنه جملة من النظم الأساسية في التسيير المصرفي أهمها تعديل قانون النقد والقرض والنظام الاحترازي المطبق 14-01 والذي عدل التعليمة الأولى للنظام الاحترازي 94-74. ومن أجل ذلك، يتم التطرق إلى المتغيرات الأساسية للموضوع بدءا بالبحث في مقومات النظام المصرفي، ومن ثم التعريف بنظام التقييم والتنقيط المصرفي، وأخيرا تقييم عينة المصارف المختارة وهذا عبر التطرق إلى النقاط التالية:

- الإطار النظري للتقييم وفحص الأداء المصرفي؛
- مشهد على النظام المصرفي الجزائري؛
- ميكانيزم استخدام نموذج التنقيط والتقييم Snb؛
- تحليل وتقييم أداء المصارف الجزائرية – عينة مختارة؛

1. الإطار النظري للتقييم وفحص الأداء في المصارف والمؤسسات المالية:

أشارت لجنة بال الاستشارية إلى أهمية توافر نظم للرقابة وتقييم الأداء لدى المصارف كنظام احترازي ضد الأزمات ومخاطر الطرف المقابل خاصة تلك المصارف ذات الأهمية النظامية[1]، وقد أفاضت فيه من خلال إطار "المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة" التي أصدرتها في 1997 وهي تمثل الحدود الدّنيا الفعلية لتنظيم عمل

المصارف والأنظمة المصرفية والرّقابة عليها بشكلٍ احترازيٍ سليم، هذا العنصر يصف أهم نظم الرقابة والتقييم المصرفي المتعارف عليها.

1.1. مفهوم التقييم المصرفي والإجراءات الحديثة لفحص الأداء في المصارف:

عملا بما سبق، عمدت العديد من سلطات الإشراف المصرفي على تطوير نظم للرقابة وقياس الأداء المصرفي ولعل أهمها نظام التقييم الأمريكي "CAMELS" والذي يستند إليه نظام التنقيط الجزائري "SNB" كما يوفر نظام "CAMELBCOM"[2] وهو نظام تقييم للمخاطر طورته سلطات الإشراف في إنجلترا جنبا إلى العديد من نظم الرقابة وتقييم الأداء الأخرى منها من يعتمد على تحليل النسب ومنها من يستند إلى التنبؤ وأخرى على التنقيط "Notation" كما في حالة نظام "SNB" كما انه يتوافر نظام"CARAMELS" لتقييم أداء مؤسسات التامين وإعادة التامين وفي ما يلي بعض المفاهيم الخاصة بالتقييم والأداء المصرفي من وجهة نظر سلطات الإشراف.

1.1.1. تعريف التقييم المصرفي وفحص الأداء:

بداية نشير إلى أن استعمال مصطلحي الرقابة والإشراف في هذه الورقة سيان ويشير إلى نفس الغرض وفق مفهوم هذه الورقة، من أجل ذلك نطرح بعض التعريفات المتنوعة للرقابة وتقييم الأداء حسب عديد هيآت الإشراف المصرفي:

- هو مجموعة الإجراءات والقواعد التي تشمل طائفة واسعة من الأدوات لفحص وتقييم الإطار القانوني والمؤسساتي والجوانب التنفيذية والسياسات المالية ولاسيما تقييم الالتزام بالمعايير والقواعد الدولية فضلا عن الممارسات الحصيفة ذات الصلة بالسلامة المصرفية وصلابة القطاع المالي[3]؛
- يشير صندوق النقد الدولي ضمن تقييم صلابة النظام المالي على أن الأداء المصرفي يدخل ضمن منهج "Micro–prudential " الذي يهدف إلى حماية واستقرار النظام المالي ككل[4]؛
- تقييم الأداء هو عملية تأكد وتحقق من أن الموارد المتاحة للمصرف قد استخدمت بشكل كفء، كما أنه عملية شاملة تستخدم فيها جميع البيانات المحاسبية وغيرها، للوقوف على الحالة المالية للمصرف وتحديد الكيفية التي أديرت بها موارده خلال فترة زمنية محددة[5]؛
- إن تقييم الأداء هي سياسة تتخذ لتقدير مدى تحقق الأهداف الأساسية للمؤسسة والوقوف على الانحرافات في تفسير أسبابها وتحديد أوجه التصحيح الملائمة لها[6]؛

2.1.1. مهام الرقابة، الإشراف وتقييم الأداء المصرفي:

تقع مهمة الإشراف على المصارف وبشكل أساسي على عاتق المصرف المركزي وذلك بغية تحقيق الأهداف التالية[7]:

- الحرص على حقوق المودعين جنبا إلى ضمان سلامة المصارف التجارية والمؤسسات المالية؛
- تقييم أصول المصارف والمؤسسات المالية خاصة تركيبة الأصول والائتمان والحسابات الجارية؛
- تحديد ودراسة المعوقات والصعوبات التي تواجهها المصارف ومحاولة إيجاد الحلول الملائمة؛

3.1.1. تطور نظم الرقابة وتقييم الأداء المصرفي:

بدأت تقنيات الإشراف على المؤسسات المصرفية بعمليات تقييمٍ على أساس الرّقابة الميدانية، وتمّ العمل على إتّباع نهج لتطويرها لتصبح آلية الرّقابة تعمل خارج الموقع (كالرقابة على المستندات) يتم تعيين هذه التّقديرات على أساس عملية

التّقييم المستمر. وفي الثمانينات من القرن الماضي دأبت سلطات الإشراف من خلال استخدام نظـــام رقابة الأداء "CAMELS" إلى إدخال تصنيفات الرّقابة الميدانية (الرقابة بعين المكان) فـــي المؤسسات المصرفية، هذا المفهوم يعرض

نظام تصنيف موحّد للمؤسسة المصرفية في الولايات المتّحدة تستخدمه جميع الأجهزة الرّقابية الأمريكية الثّلاثة (المصرف المركزي، مصرف الاحتياطي الفدرالي، مكتب مراقبة العملة الفدرالية) وفي إطار هذا النظام يقيّد كل مصرفٍ بفحص وتقيم على أساس ستّة أبعادٍ والتي يشار إليها في العوامل الأساسية المدرجة في الشّكل المقابل، هذه الأبعاد تعد تعبيراً عن الأداء وسلامة الوضع المالي للمصارف والتّوافق مع اللّوائح التّنظيمية. كل العوامل المكوّنة مصنف على مقياس من 01 "الأفضل" إلى 05 وهو "الأسوأ"[8].

شكل رقم (01): أبعاد تقييم في المصارف

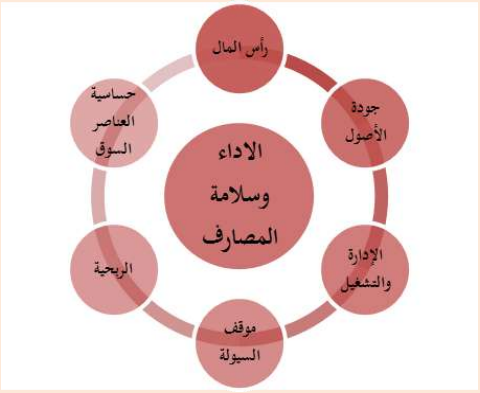

المصدر: بوهريره عباس، مرجع سبق ذكره، ص 119.

2.1. ركائز الرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية:

تتطلب عملية الرقابة وتقييم الأداء توافر مجموعة من المقومات والعناصر، تشكل في مجملها نظاما رقابيا سليما قادر على تحقيق الأهداف المنوطة به، وهذه المقومات نختصرها في النقاط التالية[9]:

1.2.1. تحديد الأهداف:

تمثل الأهداف المسطرة في تحسين المستوى الحالي من الأداء وتحقيق الأرباح وتعظيمها، جنبا إلى تحقيق هدف السيولة والأمان بالنسبة للمؤسسات المصرفية نظرا لخصوصية نشاطها.

2.2.1. تحديد مراكز المسؤولية:

في هذا الخصوص فإن المصارف تحوي على مجموعة من الأجهزة ذات مسؤوليات محددة في مراقبة النشاط وتطور الأداء، وهذا من منطلق خصوصية كل جهاز خاصة مصلحة القروض ومصلحة الخزينة وكذا مصلحة الصرف والمعاملات الأجنبية، التي تعد أهم أجهزة المصارف.

3.2.1. تحديد معايير الأداء:

يعد اختيار المعايير خطوة مهمة جدا وأساسية حيث أنها تختلف من مصرف لآخر وبحسب نوع المؤسسة المالية والمصرفية، وتعد المعايير بناء على أسس علمية وفنية، ومن أهم أنواعها (المعايير المادية، المعايير المالية)، والتي تتمثل في:

أ. **المعايير المادية:** تعتمد على التحليل العددي والكمي للمؤسسة لذلك فهي تعتمد على البنود التي يمكن قياسها ماديا وتعتمد في العادة في المؤسسات الإنتاجية؛

ب. **المعايير المالية:** وهي ترجمة للمعايير المادية في صورتها النقدية، وهي تعتمد على تحليل بنود الكشوف المالية لذلك تعد الأنسب في المؤسسات المالية والمصرفية؛

3.1. أهم نظم تقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية:

كما ذكرنا آنفا هناك عديد من أنظمة تقييم الأداء المصرفي تختلف من ناحية المنهجية وطريقة التّحليل إلاّ أنّها كلّها لها سمة الرقابة وتقييم الأداء، كما أن العديد منها تستند إلى نتائج الفحص الميداني (الرّقابة الميدانية) فيما عدا ذلك تتوافر آليات أخرى لتقييم الأداء كتحليل النسب المالية أو نظم الإنذار المبكر "EWS" أو حتى تلك التي تستند إلى النماذج الإحصائية ونماذج التنبؤ، هذا العنصر يعطي وصفا مختصرا لذلك:

1.3.1. نظـم تحليـل مجموعة النسب الماليـــة:

يعتبر تحليل النّسب المالية من أحسن الأدوات المستخدمة في تقييم الأداء المالي في المصارف على غرار المؤسسات الاقتصادية الأخرى، تسعى لإيجاد العلاقات السببية بين مختلف عناصر قائم الميزانية أو جدول حسابات النّتائج وقد نشر صندوق النّقد الدّولي مؤشّرات معيارية مستمدة من نحو خمسين (50) بلدا تسمح بالإشراف والصّلابة المصرفية في قائمة ضمت 24 مؤشرًا مقسّمة لصنفين[10]، مؤشرات تتعلق بالأموال الخاصة ومؤشّرات تتعلّق بالنّشاط وأخرى بالأصول[11]، الجدول رقم (01) يوضح ذلك:

جدول رقم(01): النسب المالية المعتمدة من FMI لقياس الصلابة المصرفية

المؤشر	البيـــــــــــان	
مؤشرات حقوق المساهمين	1. رأسمال الأساسي ÷ الأصول المرجحة بالمخاطر.	6. المخاطر العامة البنكية ÷ الأموال الخاصة.
	2. الأموال الخاصة القاعدية ÷ الأصول المرجحة بالمخاطر.	7. صافي العملات الأجنبية ÷ الأموال الخاصة القاعدية.
	3. الأموال الخاصة ÷ مجموع الأصول.	8. صافي الأصول والمشتقات المالية ÷ الأموال الخاصة.
	4. مخصصات القروض المتعثرة ÷ الأموال الخاصة القاعدية.	9. الأصول في شكل مشتقّات مالية ÷ الأموال الخاصة.
	5. صافي الدخل ÷ متوسط حقوق المساهمين القاعدية.	
مؤشرات تتعلق بالأصول	10. الأصول السائلة ÷ إجمالي الأصول.	15. القروض العقارية ÷ مجموع القروض.
	11. الأصول السائلة ÷ الديون طويلة الأجل.	16. التوزيع القطاعي للقروض ÷ مجموع القروض
	12. عائد الأصول (إيرادات الصافية ÷ الأصول).	17. القروض العقارية التجارية ÷ مجموع القروض.
	13. الودائع ÷ القروض (عدا المتداولة في السوق بين البنوك).	18. التوزيع القطاعي للقروض ÷ إجمالي القروض .
	14. القروض المتعثرة ÷ مجموع القروض.	19. القروض المقومة بالعملة الأجنبية ÷ مجموع القروض.
		20. الخصوم المقومة بالعملة الأجنبية ÷ مجموع القروض.
النّشاط الأساسي	21. هامش الفائدة ÷ النّاتج البنكي الإجمالي.	23. الأعباء الخاصة ÷ أعباء باستثناء الفوائد.
	22. أعباء باستثناء الفوائد ÷ الناتج البنكي الإجمالي.	24. إيرادات الناتجة عن الخدمات ÷ مجموع الإيرادات.

Source: FMI, **Indicateurs de Solidité Financière**, guide D'établissement 2006, p 76.

2.3.1. النماذج الإحصائيـة لتقييم الأداء والإنذار المبكر بالأزمات:

شهد تصميم النّماذج الإحصائية للتنبؤ بالصّحة المصرفية والمالية تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة، وقد طورت نماذج إحصائية تهدف لأن تكون بمثابة "الإنذار المبكر" تستند لاستخدام التّقنيات الكمّية المتقدّمة في تقدير أداء المصرف، واستناداً إلى هذه التّقديرات تحاول أن تفصل بين المصارف ذات الهشاشة المالية والأخرى ذات الصّلابة المالية ومع أنّ منهجية النّماذج المستخدمة مختلفة في التّحليل فإنها تدرج في عدة تصنيفات (نماذج التقييم والتقدير/ نماذج التنبؤ بالتعثر/ نماذج الخسارة المتوقعة) والجدول رقم (01) أدناه يصف بعضها.

جدول رقم (02): أهم نظم الإشراف وتقييم الأداء المصرفي

البلد	السّلطة الإشرافية	النّظـــام	نوع النّظـــام	سنة التنفيذ
فرنسا	اللّجنة المصرفية	ORAP	نظام الإشراف تصنيف وتنقيط	1997
		SAABA	نظام للإنذار المبكر	1997
ألمانيا	مكتب الرّقابة الفيدرالية الألمانية	BAKIS	نظام تحليل مجموعة نسبة المالية	1997
إيطاليا	مصرف إيطاليا	PATROL	نظام الإشراف تصنيف وتنقيط	1993
		E W S	نظام الإنذار المبكر	مخطط
هولندا	مصرف هولندا	RAST	نظام تقييم المخاطر المصرفية الشاملة	1999
		نظام المراقبة الجديد	نظام تحليل مجموعة نسبة المالية	مخطط
المملكة المتحدة	الخدمات المالية	RATE	نظام تقييم المخاطر المصرفية الشاملة	1998
	مصرف انجلترا	TRAM	نظام للإنذار المبكر	1995
الولايات المتحدة	السّلطات الإشرافية الثّلاثة	CAMELS	نظام الإشراف تصنيف وتنقيط	1980
	نظام الاحتياطي الفدرالي	Individual Bank Monitoring Screens	الرقابة الفردية (تحليل المؤشرات)	منتصف الثمانينات
		SEER Rating	نظام للإنذار المبكر	1993
		SEER Risk Rank	نظام للإنذار المبكر	1993
	FDIC	CAEL	نظام الإشرافية وتصنيف المصارف	1985-1999
		GMS	نظام بسيط الإنذار المبكر	منتصف الثمانينات
		SCOR	نظام للإنذار المبكر	1995
	OCC	Bank Calculator	نظام للإنذار المبكر والتنبؤ الفشل	مخطط

Source: Basel Committee On Banking Supervision, **Supervisory Risk Assessment And Early Warning Systems**, Working Papers N°4, December 2000, P05.

من المسلّم به وعلى نطاق واسعٍ أن نظم تقييم الأداء تتطلب توجهاً صارماً بشأن التّحليل إذ يعتبر تأثير العوامل النّوعية مثل جودة الإدارة والمراقبة الدّاخلية والعوامل الخاصة الأخرى المرتبطة بثقافة الائتمان والتأمين معايير تصعب رصدها وتحليلها كذلك جلٌّ تلك النظم غير مصمّمة لإدراك العوامل غير المالية مثل احتيال أو سوء السّلوك. في السياق ذاته ينبغي أيضاً في النّماذج الإحصائية معرفة المتغيرات والعلاقات السّببية لضمان عدم تجاهل المتغيرات الهامة وغير مباشرة (ليست مدرجة في النّموذج) ولذلك من المهم التمييز بين المصادفات عن العلاقات السّببية.

4.1. الدور الإشرافي للبنوك المركزية ومراقبة الأداء:

تقوم البنوك المركزية في الأنظمة المصرفية التقليدية (conventional banking) بالإشراف والرقابة على المؤسسات المالية في سبيل القيام بمهمتها وتوظف آليات وطرق محددة أهمها:

أ. **الترخيص (Licensing)**: بموجبه تقوم البنوك المركزية بتحديد معايير للمصارف التجارية والمؤسسات المالية بمزاولة النشاط المصرفي، وهذا عن طريق الترخيص الذي فيه تضع شروطها التي تراها ضرورية وتخضعها للرقابة والإشراف[12].

ب. **الإشراف الاحترازي والرقابة الحصيفة (prudential supervision)**: هذه الرقابة تتم وفقا للمعايير تم تطويرها بناء على أفضل الممارسات المصرفية بواسطة جهات عالمية متخصصة مثل لجنة بال الاستشارية.

ج. **دور المقرض/ المسعف الأخير (Lender of last resort)**: في حالة المؤسسات التي تتعرض لضغوط السيولة عارضة ويعتبر الدور إلى جانب آلية لتنفيذ الرقابة والإشراف منفذا للسلامة لمنع حدوث مشاكل مصرفية للمصرف الذي يعاني من السيولة فقط، وإنما أيضا للقطاع المصرفي ككل[13].

2. مشهد على النظام المصرفي الجزائري:

ليزال النظام المصرفي الجزائري يشكل الدعامة الأساسية لتمويل الاقتصاد في الجزائر كما أنه حافظ على سمته الأساسية في كونه نظام عمومي موجه رغم جملة الإصلاحات التي أعطته الاستقلالية للعمل وفق مبدأ الربحية والمردودية أو كما ورد في قانون البنوك والقرض 86-12.

1.2. مشهد عام حول النظام المصرفي في الجزائر:

تهيمن المصارف العمومية في الجزائر على النظام المصرفي من خلال شبكة وكالاتها الواسعة الموزعة على جميع الوطن وتغطي 86% من إجمالي أصول النّظام المصرفي[14]، بينما المصارف الخاصة تعدّ ذات محدودية في السوق المصرفية في شمال البلاد فقط بالرّغم من تسارع وتيرة نمو هذه الوكالات خلال السّنوات الأخيرة، إلّا أنّه لما تزل بعد تلك المؤسسات لا تحضا بالفرص الاستثمارية ذاتها التي تحتكرها المصارف العمومية نظرا لعدة اعتبارات أهمها طبيعة النظام المصرفي والاقتصادي بصفة عامة، ويعكس الشكل رقم (03) أدناه توزيع المصارف في الجزائر.

شكل رقم (02): تشكيلة النّظام المصرفي الجزائري في 2017

المصدر: من إعداد الباحثين، بناء على:

- la Banque d'Algérie, **Evolution Economique Et Monétaire En Algérie**, Rapport 2012-2016.
- **Rapport annuel ,** banques commerciales,, 2012-2017.
- FMI, **Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie**, Rapport N°14-161.

تتوزع المؤسسات إلى تسعة وعشرين (29) مصرفاً ومؤسسات مالية، ستّة (06) منها مصارف عمومية بما فيها مصرف الادّخار(الصّندوق الوطني للتّوفير والاحتياط) الذي أصبح بنكا منذ سنة 1994، كما يحوي أربعةَ عشر (14) مصرفاً خاصاً برأسمال أجنبي بما فيها المصارف ذات رأس المال مختلط (مصرف البركة)، وثلاث (03) مؤسّسات مالية[15].

2.2. مؤشرات الانتشار وتشكيل النظام المصرفي:

تتناول هذه الدراسة وتعرض عينة من مصرفين، الأول هو البنك الوطني الجزائري من القطاع العام ويرمز له اختصارا (Bna) وهو أحد المصارف ذات الأهمية النظامية في الجزائر، في حين أن المصرف الثاني هو مصرف من القطاع الخاص وهو مصرف السلام (Al Salam)، ونحن بهذا الصدد لا يعني أننا قيد إجراء مقارنة بين المصرفين إلا في حدود ما يقضي به التحليل للإجابة على الإشكالية المطروحة في المقدمة.

شكل رقم (03): مؤشّرات الانتشار وتشكيل النّظام المالي الجزائري

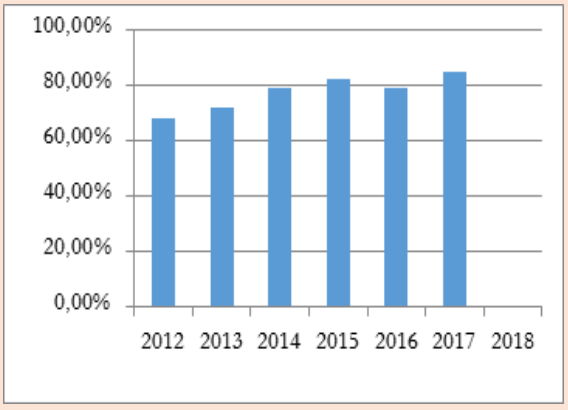

المصدر: من إعداد الباحثين، بناء على نفس المصادر السابقة.

تشير نسبة النقود بالمعنى الواسع إلى إجمالي الدخل الوطني النسبة المعتمدة لتبيان انتشار وتشكيل النظام المصرفي إلى تفاوت التأثير خلال الفترة المدروسة، حيث مثلت سنة 2012-2013 ما يعادل 70% من الدخل الوطني ما يفسر الأثر الكبير للمجمع النقدي في الاقتصاد. نمى هذا الأثر باطراد إلى 79% ثم إلى 82% في السنة 2014-2015 على التوالي، فالوضع الاقتصادي آنذاك كان يتطلب ضخ مزيد من السيولة حين كانت التدهور الاقتصادي ليزال في بدايته. تعزز هذا الأثر مع نهاية 2017 حيث بلغت نسبة M02/Pib ما يزيد عن 80% يعكس مستوى الجانب النقدي في الدخل الوطني وفي المقابل أيضا يعكس تراجع القطاع الحقيقي الذي هبط بشكل كبير نظرا لنضوب الموارد التمويلية في الاقتصاد الموجهة للاستثمار بالدرجة الأولى.

3.2. تطور مؤشرات عمق النظام المصرفي:

يعكس المنحنى المقابل عمق النظام المصرفي في الجزائر والذي يشير أن إسهاماته تعد معتبرة في ظل محدودية القطاع الحقيقي الإنتاجي وبساطة تركيبة النظام المصرفي، جنبا إلى كون النظام المصرفي نظام عمومي في مجمله ويتأثر بالقرارات السيادية للحكومة. فإجمالي القروض الموزعة في الاقتصاد تسير باطراد وبشكل مستمر حتى في الفترة 2014-2017 التي شهدت هبوط اقتصادي شديد. ويتضح تماما من تطور الودائع أن النظام المصرفي يتماشى مع السياسات الاقتصادية، حيث يتجلى الهامش بين مستوى الودائع إلى الدخل الوطني وبالمقابل بالنسبة للقروض إلى إجمالي الودائع في حدود 20%.

شكل رقم (04): مؤشّرات عمق النّظام المصرفي الجزائري

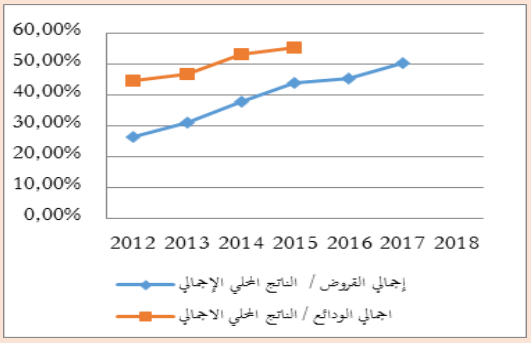

المصدر: من إعداد الباحثين، بناء على:

- la Banque d'Algérie, **Evolution Economique Et Monétaire En Algérie**, Rapport 2012-2016.
- **Rapport annuel ,** banques commerciales, 2012-2017.
- FMI, **Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie**, Rapport N°14-161.

هذا التحليل يعكس أن النظام المصرفي يعتبر قطاعا مهما في الاقتصاد الجزائري ومن بين القطاعات التي تخضع للسياسات الاقتصادية الموجهة إذ أن 86% منه قطاع عمومي يتبع سياسات الحكومة، غير أنه ليزال يشكل رفقة قطاع هيدرو-كاربير جانب معتبر من تشكيل الدخل الوطني [16].

4.2. مستوى الصلابة المالية في النظام المصرفي الجزائري:

التحليل أدناه يعطي صورة عن النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة 2012-2017 هذه الفترة اتسمت بمرحلتين متمايزتين، الأولى خيمت فيه حالة من الانتعاش الاقتصادي ودعمت أداء النظام المصرفي، في حين الفترة الثانية شهدت هبوطا معتبرا في المؤشرات المصرفية نظرا للتباطؤ الاقتصادي الكبير في 2014-2017.

أ. **الملاءة المالية:** ينتهج النظام المصرفي الجزائري ويحاكي التعليمات الاحترازية التي تصدرها لجنة بال الاستشارية وفق لمقومات النظام المصرفي والمصارف العاملة فيه خاصة الفترة التي سبقت التعديل في القانون الأساسي للمصارف 2010 التي تمخضت عنه صدور الأمر 10-04 المتعلق بالنقد والقرض، هذا الأخير انبثقت عنه تعليمات عديدة تتمحور حول النظم الاحترازي التي وجب أن تعتمد لدى المصارف والمؤسسات المالية محاكاة لمقررات لجنة بال الاستشارية في الطبعة الثالثة الموسومة بـ "Bâle III".

يعكس الشكل تمتع النظام المصرفي بمستوياتٍ كبيرة من الملاءة المالية أعلى من تلك المنصوص عليها في النظام الاحترازي ساري التطبيق 14-01 وأعلى من تلك التي تفرضها لجنة بال الاستشارية التي تفرض مستوى 10.5% حالياً، مما يشكل صمام أمان حقيقي خلال الأزمات خاصة مع تجربة الصدمة النفطية القوية 2014-2017 [17].

شكل رقم (05): مستوى الصلابة المالية في النّظام المصرفي الجزائري

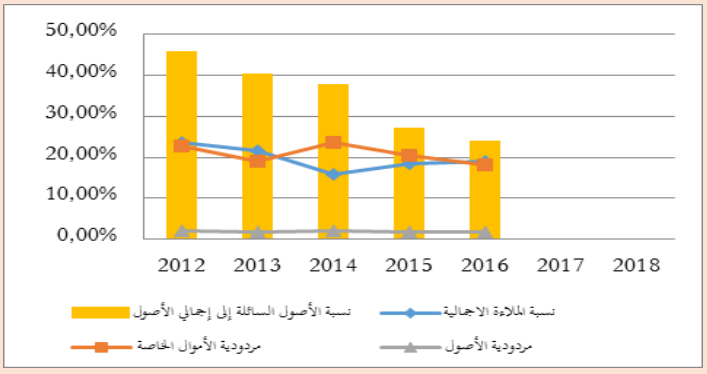

المصدر: من إعداد الباحثين، بناء على:

- la Banque d'Algérie, **Evolution Economique Et Monétaire En Algérie**, Rapport 2012-2016.
- **Rapport annuel des banques commerciales**, 2012-2017.
- FMI, **Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie**, Rapport N°14-161.

ب. مردودية الأموال الخاصة والأصول (ROE/ROA): النظام المصرفي الجزائري نظام غير معقد، غير مركب، بسيط من حيث خدماته ما يقلل من احتمالات المخاطر لذلك من المستبعد أن يتأثر بعدوى الأزمات المالية كما حدث في 2007-2008 في أزمة الرهن العقاري الأمريكي أو في 2012-2013 مع أزمة الديون السيادية الأوروبية، هذا ما ينعكس على كونه نظام ذو ربحية معتبرة وأعلى من أي نظام مصرفي قابل للمقارنة خصوصا في الفترة التي ساد الاقتصاد رواج كبير 2008-2013، حين تجاوز ROE عتبة 20% ورغم أنه تراجع نسبيا خلال الصدمة النفطية والتي تعد محددا قويا على أداء النظام المصرفي في الجزائر بيد أنه ليزال يعد ذو ربحية معتبرة. وفي السياق ذاته تعد مردودية الأصول نسبية حيث تتأرجح بين 1.5 و2% رغم أن محفظة الأصول المصرفية كما سيتقدم معنا في عينة الدراسة المختارة تعد مرتكزة أساسا في محفظة القروض لذلك فإن ربحية الأصول ذات صلة مباشرة بسلوك محفظة القروض المصرفية.

شكل رقم (06): مستوى سيولة النّظام المصرفي الجزائري

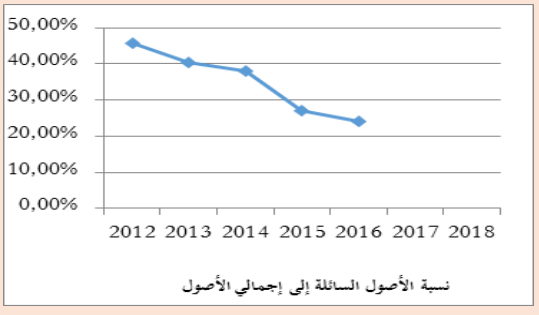

المصدر: من إعداد الباحثين، بناء على نفس المصادر السابقة.

ج. السيولة المصرفية: يعكس المنحنى المقابل سيولة الأصول المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2012-2017 حيث تجاوزت عتبة 40% وهي حدود عالية نسبيا تعكس مدى سيولة الأصول وما لها من مخاطر تجميد وتقلب الأرباح في المدى القريب والمتوسط كما أشرنا في تحليل مؤشرات الانتشار وتشكيل النظام المصرفي. ورغم أن السيولة تراجعت نسبيا في الفترة 2015-2016 إلا أن هذا ليزال يعطي صورة عن السيولة الكبير في النظام المصرفي الجزائري.

3. ميكانيزم استخدام نظام التقييم والتنقيط "Snb":

التّحليل أدناه يتناول نظام التقييم والتنقيط المصرفي الجزائري المطور "System De Notation Banqaire" يرمز له اختصاراً بـ "SNB"، وذلك بمحاولة تشخيص وضعية عينة من المصارف متنوعة بين تلك الخاصة والعمومية،

سواء تلك ذات النّشاط المتجدّر في النّظام المصرفي كحال بنك الوطني الجزائري أو الحديثة العمل نسبياً كحال المصرف الآخر...، ما ننوّه إليه أنّه لا يعني بأي حالٍ من الأحوال أنّنا بصدد مقارنة بين أداء المصرفين.

1.3. مفهوم نظام التقييم والتنقيط المصرفي"SNB":

بغرض تعزيزِ إطار الرّقابة والإشراف المصرفي دعم بنك الجزائر معايير الرّقابة الاحترازية محاكاة إلى المعايير العالمية الموصى بهِ من طرف لجنة "Bâle" الاستشارية، يندرجُ هذا التدعيم في إطار إدارة المخاطر المعمول به في النّظام المصرفي. ونشير إلى أن هذا النظام يدخل ضمن تدابير الرقابة بعين المكان"Le contrôle sur place" إحدى أهمّ أدوات الإشراف في الجزائر بالموازاة مع الرّقابة على أساس المستندات" Le contrôle sur pièces". يعدّ نظام "SNB" أحد أهم الآليات الحديثة لإدارة مخاطر النّظام المصرفي الجزائري تم إعداده بمعية كلٍ من خبراء البنك الدّولي ومندوبي الخزانة العمومية الأمريكية، يسمح بقياس الصّلابة المالية وتبيانِ مواطنَ الضّعف فيها من أجلِ إجراء التّدابير الملائمة وقد جرى العمل عليهِ منذ 2013 وقد تمّ تجريبه على مصرف عمومي هو القرض الشعبي الجزائري يرمز له اختصاراً "Cpa" ومصرف خاص هو سوسيتي جنرال "Société–Générale" [18].

2.3. مكوّنات نظـــام التقييم والتنقيط المصرفي"SNB":

يعد نظام التقييم والتنقيط المصرفي طريقة إشراف جديدة، مستوحاة من نموذج الإشراف الأمريكي "CAMELS"، جرى تكييفه مع نظم الرّقابة على أساسِ المستندات مرتكزة على تحليل ورصد مؤشّرات الإنذار المبكر[*]، يقوم هذا النّظام على تقييم مؤشّرات أداء وملاءة المصارف، ويسمحُ برد فعلٍ سريع للجنة المصرفية بأخذ تدابير تصحيحية لمواجهة الصّعوبات المالية[19].

شكل رقم (07): مكونات نظام التنقيط الجزائري

المصدر: من إعداد الباحثين، بناء على ما سبق.

1.2.3. جودة كفاية/ ملاءة رأس المال (Capital adequacy):

من المهم تحليل كفاية رأس المال والقدرة على استيعاب الخسائر التي تتعرض لها المصارف غالباً ما تستمد من انخفاضِ قيمةِ الموجوداتِ[20]. ويتوفر لتحليل الملاءة لرأس المال مؤشّرات مهمة وتعد نسبة الملاءة التي تعتمدها لجنة بال الاستشارية أهم تلك النسب تمثل أساساً في مستوى تغطية رأس المال القاعدي "FPB" إلى إجمالي الأصول المرجّحة

بالمخاطر بالإضافةِ إلى تغطية رأس المال الأساسي"FPN" لإجمالي الأصول وكذا نسب تقسيم المخاطر يجب أن تكون على الأقل 25% بينما الالتزامات خارج الميزانية ينبغي أن تتجاوز 15% وأن تكون على الأقلّ بنفس هذه النسبة مقارنةً بمستوى"FPN".

2.2.3. جودة الأصول (Asset quality):

إن تحليل جودة الأصول ترتكز في الأساس على تقييم ومراقبة جودة القروض المصرفية وكذا مدى تعرّض محفظة الأصول لخطر التركيزِ وفي هذا الخصوص يعتمد نظام "SNB" على توليفة واسعة من المؤشّرات وهــي كالتالي[21]:

- إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول؛
- الالتزامات والدّيون إلى إجمالي الحقوق؛
- الالتزامات خارج الميزانية ÷ الحقوق خارج الميزانية؛
- إجمالي الحقوق إلى الالتزامات وديون العملاء؛
- الالتزامات والدّيون إلى مخصصات العامة؛
- مخصصات التّسوية إلى إجمالي الأصول؛
- أصول أخرى إلى إجمالي الأصول؛

3.2.3. جودة الإدارة والتشغيل (Management soundness):

في هذا الخصوص يجب الإشارة إلى انه من الصعوبة بمكان قياس جودة الإدارة والتشغيل بمقاييس كمية، وإن وجدت تلك المقاييس فهي لا تعدو كونها توضيحية فقط فالأساس في تقييم هذا العنصر هو القيام بجولات ميدانية تفتيشية تماما كالرقابة الميدانية، وفي العادة ترافق ذلك القيام بجملة من الاستبيانات. إلى أنه يتوافر لدى المختصين والباحثين الأكاديميين مجموعةٍ من البيانات الكمية كالتي اعتمدتها هذه الورقة، كما تعد تقارير خبراء الحسابات(المراجع الداخلي والخارجي) أهم البيانات التي يتم الاستناد إليها، بالإضافة إلى تحليل هامشِ العمل المصرفي ونسبةِ الدّخل السّنوي المحقق مقارنة بتطور هذا الأخير في حدود 15%.

4.2.3. جودة الرّبحية (Earnings and profitability):

تشيرُ تحليل جودة الربحية إلى القدرة على استيعاب الخسائر دون الاعتماد على رأس المال، في مقابل نّمو الأرباح ويعتمد نظام التّقييم/ التنقيط "SNB" على عدة نسب لتحليل هذا المؤشر وهي الناتج المصرفي إلى إجمالي الأعباء، ونسبة هامش الفائدة إلى الناتج الوطني الإجمالي بالإضافة إلى العائد المحقق من القروض و تكلفة الودائع (الفوائد الممنوحة).

5.2.3. تحليل جودة السّيولة (Liquidity):

بعد أزمة 2007-2008 العالمية كانت من أهمّ الخطوات التّي اتّخذتها لجنة "Bâle" الاستشارية لجعل النظام المصرفي أكثر مرونةً ضرورة أن تحوز المصارف رصيدٌ كافٍ من الأصول السّائلة عالية الجودة [**]"HQLA" تهدفُ إلى تشجيعِ المَرونة لدى المصارف في صورة إدارة لمخطر السُّيولة، وفي هذا الخصوص فإن من تدابير السّيولة حسب نظام"SNB" يتم رصد النّسب التّالية:

- نسبة رصد السّيولة للثلاثي الثّاني والثالث؛
- قدرة التّمويل (إجمالي الودائع) إلى إجمالي القروض الممنوحة للعملاء؛
- الالتزامات المقومة بالعملة الأجنبية إلى إجمالي الالتزامات؛

6.2.3. تحليل الحساسية لمخاطر السوق (Sensitivity to market risk):

تتعرض المصارف لمخاطر السّوق على نحوٍ متزايد مع تطورات العولمة المالية، وتلك المخاطر تتفاوت من نظام مصرفي إلى آخر وما نشير إليه هو أنّ نظام التّقييم "SNB" لا يحتوي على تقييم حساسية السوق، إلا أنه تتوافر بعض النسب لرصد تلك المخاطر والتي تتمثل أساسا في وضعية الصرف بالإضافة إلى صافي الالتزامات الخارجية.

3.3. ترتيبات نظام الإشراف والتنقيط "SNB":

يصف هذا العنصر ترتيبات التنقيط المصرفي واستخدام نتائج التحليل السابق، تماما كما يتطلبه مختلف نظم الإشراف يتقدمهم نظام التقييم والتنقيط "CAMELS" الأمريكي، وفي هذا الصدد نشير إلى أنه يتم المرور عبر خطوات ثلاثة من أجل الوصول إلى نتيجة التنقيط النهائية للمصارف على غرار النظام الأمريكي المذكور سابقا.

1.3.3. استنادات نظام التقييم والتنقيط "SNB" :

يستند النظام في تحليله على نتائج نظام تكنولوجيا المعلومات "SYNOBA"، وكذا نموذج تحليل المخاطر " Fiche d'Analyse Risque– FAR"، ليترجمها إلى مؤشّرات مصنفة بين (الدرجة وخمس درجات) من المؤشّرات ذات الجودة العالية إلى المؤشرات الأسوأ، حيث تمثل المرحلة الأولى للعمل بهذا النّظام ثلاثة مراحل:

- حالة البيانات الواردة – مدخلات النظام"les états d'entrée"؛
- نظام معالجة البيانات"le système de traitement des données"؛
- نموذج تحليل المخاطر "FAR"؛

بمعنى أن هذه الترتيبات تتضمن كخطوة أولى في تحليل المحاسبة الاحترازية بدءا بالوضعية المالية على أساس فصلي أو ثلاثي، كما أن قائم "جدول حسابات النتائج" يمثل مدخلا مهما في تحليل دورة الاستغلال بالإضافة إلى مؤشّرات الملاءة والسّيولة ومتابعة تقارير الرقابة الداخلية والخارجية. وأخيرا تعد متابعة الوضعية النّقدية ووضعية الصّرف أمراً مهمّا باعتبار أنها تشمل نطاق السّوق المالي، وينبغي الإشارة إلى أن نظام "SNB"لم يهمل خطر تبييض الأموال الذّي تعتبر المصارف القناة الأولى لاحتوائه.

2.3.3. نظام تكنولوجيا المعلومات "SYNOBA"::

يكمن الهدف الرئيسي لنظام تكنولوجيا المعلومات"SYNOBA" في إعداد التّقارير المحاسبية والاحترازية للمصارف والمؤسسات المالية وجعل رقابتها آلية ودورية وهذا للتأكّد من تناسق المعطيات بين مختلف التّقارير الواردة مسبقا وباستخراج البيانات التي تستند إليها تقارير المخاطر[22]. هذه الأخيرة تشمل التقرير" Rapport Périodique Exploitation–RPE" وهو أهم المعطيات التي تدرج في نظام "SYNOBA" حيث تطرح تحليلا واف حول وضعية تطورات مؤشّرات المالية للمصارف، إضافة إلى "Rapport Quantitatif Normalisé–RQN" والتي تقدم تحليلا كميا وصفيا لوضعية المؤشّرات الجزئية للمصارف على مستوى الوحدة[23].

3.3.3. نموذج المخاطر المصرفية "FAR":

بعد تحليل وتصنيف التي يجريها نظام "SYNOBA" تأتي المرحلة الثّانية حيث يتم إعداد نموذج تحليل المخاطر "FAR" ثم تصنيفها في نظام التّنقيط من أجل إعطاء النّتيجة النّهائية للتّنقيط، كما يوضحه العنصر الموالي.

4.3.3. آليات التنقيط/ التصنيف بنظام "SNB":

تمر عملية التنقيط بمستويين، الأوّل على أساس الرّقابة على أساس المستندات أي مخرجات"SYNOBA"، والثّانية على أساس تحليل المخاطر"FAR" ويبين الملحق رقم (01) تصنيف عناصر نموذج"SNB".

4. تحليل وتقييم أداء المصارف الجزائرية – عينة مختارة:

كما أسلفنا، يهيمن النظام المصرفي في الجزائر على النظام المالي مـن خلال شبكة وكالاته الموزعة علـى جميع الولايات ويغطي 92% مـن إجمالي أصـول النّظام المالي[24]، في حين يتوزع النظام المصرفي على تسعة وعشرين (29) مصرفاً ومؤسسات مالية، تسهم المصارف العمومية بالجانب المعتبر فيه بما يربو عن 86% من إجمالي النظام [25].

وتكتفي هذه الدراسة بعرض عينة من مصرفين تشمل بمجملها 20% من مجتمع الدراسة، البنك الوطني الجزائري من النظام العمومي ويرمز له اختصارا (Bna) وهو أحد المصارف ذات الأهمية النظامية، فـــــي حين أن المصرف الثاني هو مصرف مـــن القطاع الخاص مصرف السلام (Al Salam) وهو مصرف إسلامي يزاول نشاطه منذ 2008، ونحن في هذا الصدد لسنا قيد إجراء مقارنة بين المصرفين إلا في حدود ما يقضي به التحليل للإجابة على الإشكالية المطروحة.

شكل رقم (08): مستوى الودائع المعبئة 2016

شكل رقم (09): مستوى الائتمان الممنوح 2016

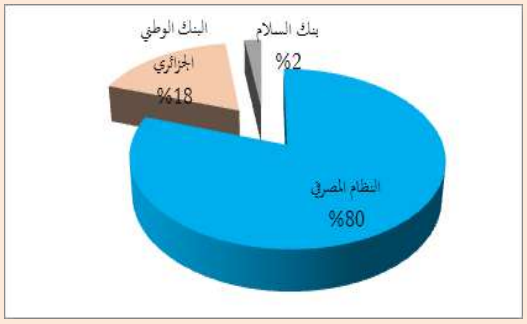

المصدر: إعداد الباحث، بناء على، نفس المصادر السابقة.

1.4. تقييم جودة رأس المال المصرفي:

إن رصد مؤشر جودة رأس المال يعد أهم الترتيبات التي تقضي به عمليات الرقابة المصرفية في مختلف الأطر التنظيمية للمصارف والإدارة الاحترازية المبنية على المخاطر، على غرار لجنة بال الاستشارية، ويتضح من خلال مستوى الشريحة الأولى لدى إجمالي النظام المصرفي كما تقدم معنا آنفا، أنها أعلى بكثير من تلك التي تفرضها سلطات الإشراف المصرفي الجزائري عند عتبة 9.50% كما ورد في النظام الاحترازي[26]. ورغم أن البنك الوطني الجزائري (Bna) لم يبلغ تلك المستويات التي تحددها ذات التعليمة إلا أن حجم الاحتياطات ومخصصات الأعباء توفر ضمانا كافيا لذلك، ويتضح تماما أن المصرف الخاص (Al Salam) ذو مستوى ملاءة عالي جدا.

شكل رقم (10): مؤشّرات جودة رأس المال

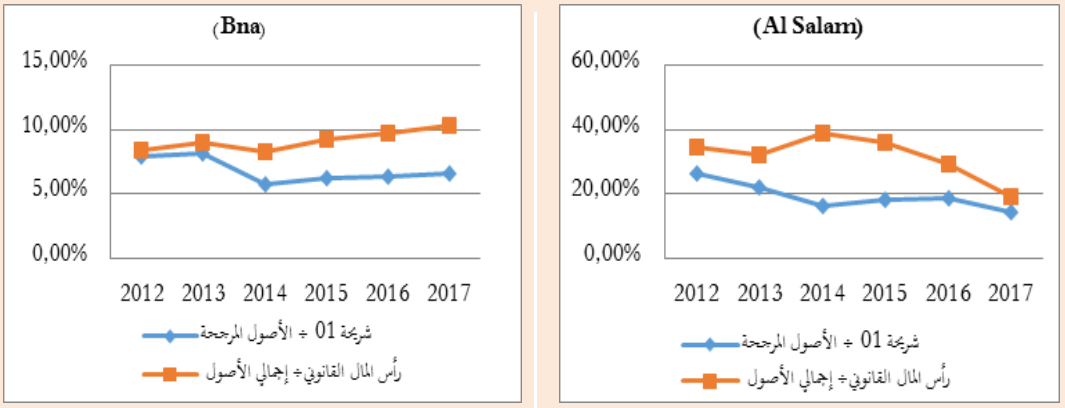

المصدر: من إعداد الباحثين، بناء على:

- la Banque d'Algérie, **Evolution Economique Et Monétaire En Algérie**, Rapport 2012-2016.
- **Rapport annuel des banques commerciales**, Échantillon d'étude, 2012-2017.
- FMI, **Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie**, Rapport N°14-161.

كما أن تغطية الأموال القانونية (الشريحة الإجمالية) لإجمالي الأصول تعد معتبرة وعالية جدا خاصة خلال الفترة التي سبقت 2014، وكما يتضح من خلال الشكل أعلاه فإن المصرف العمومي حافظ على مستويات في حدود 08-09% حتى في عز الهبوط الاقتصادي الشديد 2015-2017 ومن المرجح أنه دعمها خلال ذلك برفع الاحتياطات الموجهة للمخاطر العامة التي ازدادت بما يربو عن 30% عن تلك المسجلة قبل السنة 2014، هذا بالتوازي مع زيادة نسبة الاحتياطات الرسمية المعلنة بواقع 23% كذلك. أما المصرف الخاص (Al Salam) فلم يواجه مشاكل اتجاه نسبة التغطية الإجمالية رغم أنها تراجعت نسبيا بين سنتي 2014 حين سجلت 38% وسنة 2017 حين سجلت 19% ما يعكس حجم مخاطر الكبير الذي تولد عن الهبوط الاقتصادي الشديد وحالة عدم اليقين الاقتصادي السائد حتى اليوم.

من جهة أخرى إن رصد مستوى الملاءة المالية السابق يعكس مستوى الصلابة المالية لذلكما المصرفين بالتوازي مع تحليل جودة رأس المال، واستنادا لذلك فإن تصنيف هذا المؤشر يتوافق مع التصنيف (03) بالنسبة لمصرف العمومي والتصنيف (01) بالنسبة للمصرف الخاص حسب تصنيف "SNB".

2.4. تقييم جودة الأصول المصرفية:

هذه الفئة تستهدفُ تحليلَ ومراقبة جودة القروض المصرفية بمختلف تصنيفاتها وكذا مستوى تعرّض محافظ الأصول لخطر التركيزِ المصرفي، وتعدّ جودة الأصول أمراً ضروريا لضمان سلامة المصارف والمؤسسات المالية ويعدّ تنويع وتوزيع الأصول وتغطيتها أهم سمات رصد هذا المؤشر وكما يتضح أعلاه فقد أولى المشرع الجزائري أهمية بالغة لرصد هذا المؤشر ويتضح ذلك من خلال التوليفة الواسعة من النسب المعدة لرصد أداء محفظة الأصول في المصرف، فحجم القروض المبالغ فيه يعتبر بوابة دون شكٍ إلى عدم السداد ومخاطر السّيولة بطبيعة الحال كونهما متلازمان.

تمثل إجمالي القروض مقارنة مقارنة بحجم الأصول الاستثمارية 70-75% في الفترة 2012-2015 كما يوضحه سلوك النسبة لدى مصرف Bna تراجع نسبيا إلى 50% ثم إلى 65% في السنة 2016-2017 على التوالي، هذا يعكس مستوى التركز في محفظة أصول المصرف خلال الفترة الأولى وتراجعها في الفترة الثانية تأثرا بالسياسة

الاقراضية العامة التي قلصت حجم الائتمان الممنوح تماشيا مع السياسة الاقتصادية العامة والتي أشار إليها قانون المالية 2016-2017. هذا ويؤكد سلوك تركز الائتمان لدى مصرف السلام والذي كان في حدود 60% في الفترة الممتدة 2012-2014 في حين تراجع في الفترة التي تلي 2015-2017 نظرا للتغيرات التي طرأت على مستوى الودائع لدى المصرف، وبشكل أكثر تأثيرا فيما نرى نظرا للسياسة الائتمانية الكلية في الاقتصاد بعد تراجع الاقتصاد الكلي الجزائري.

شكل رقم (11): مؤشّرات جودة الأصول

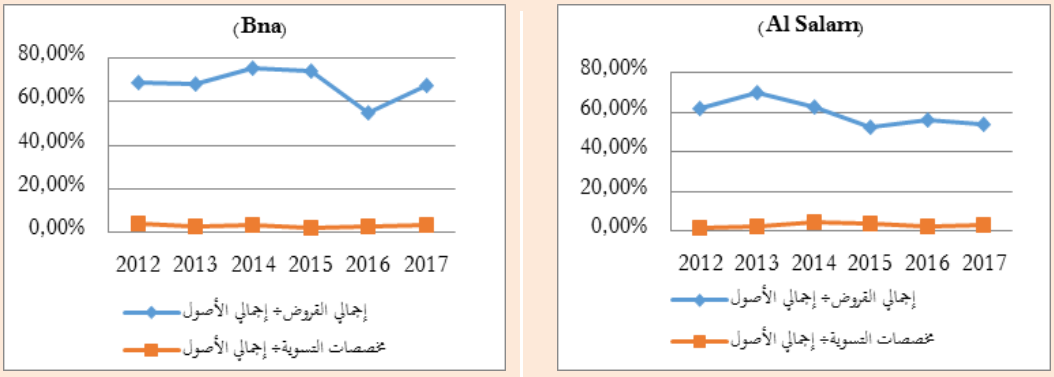

المصدر: من إعداد الباحثين، بناء على:

- la Banque d'Algérie, **Evolution Economique Et Monétaire En Algérie**, Rapport 2012-2016.
- **Rapport annuel des banques commerciales**, Échantillon d'étude, 2012-2017.
- FMI, **Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie**, Rapport N°14-161.

في ذات السياق يؤكد سول مخصصات التسوية والأعباء إلى إجمالي الأصول حجم الاحتياطات المحوزة لدى المصارف العمومية على وجه الخصوص حين سجل قائم الاحتياطات التسوية حدود 03% خلال الفترة المدروسة رغم أنها سجلت 04% في سنة 2014. وبالنسبة لمصرف السلام بلغت مخصصات التسوية 02% مع نهاية سنة 2012 تطورت نسبيا إلى 05% سنة 2014 تدهورت في فترة التشديد الائتماني إن صلح اصطلاحها 2016-2017، ورغم هذا المستوى إلا أنها تعد معتبرة لدى مصرف السلام رغم كونه مصرفا غير نظامي. وعليه من خلال رصد مؤشر جودة الأصول يتضح أن مصرف Bna كان متسقا مع السياسة الائتمانية لكنه كان متباينا على خلاف المصرف الخاص الذي كان مستواه معتبرا لذلك فإن تصنيف هذا المؤشر يتوافق مع التصنيف (03) بالنسبة لمصرف العمومي والتصنيف (02) بالنسبة للمصرف الخاص حسب تصنيف "SNB".

3.4. تقييم جودة الإدارة/التشغيل المصرفي:

تشهد نسبة نمو الإيرادات مقابل نمو الأعباء العامة للاستغلال تطورا ملحوظا في الفترة 2013-2015 حين تجاوزت خمسة (05) مرات نمو الأعباء بالنسبة لمصرف Bna، يعكس هذا السلوك في الأساس مستوى نمو الإيرادات الذي تجاوز 25% سنويا مقابل 05% نمو الأعباء[27]. ورغم أن سلوك النسبة كان سلبيا في الفترة 2016-2017 حين سجل (450%-) و(365%-) على التوالي نظرا للتراجع الكبير في فوائد الإيرادات بما يزيد عن أربعة (04) نقاط تزامنا مع نمو الأعباء وما شابهها بنفس المستوى تقريبا، كما أن الأعباء الناتجة عن نشاطات خارج الاستغلال ارتفعت بما يزيد عن (500%) هذا ما سجل ذلك التطور السلبي في النسبة حسب تقديرنا. أما بالنسبة لمصرف السلام فقد حافظ على مستوى نمو الإيرادات بضعفي نمو حجم الأعباء العامة للاستغلال بما فيها تلك المسجلة في الفترة 2015-2017، لذلك يلحظ أن أداءه كان مستقر نسبيا بالنسبة لنمو الإيرادات والأعباء.

شكل رقم (12): مؤشّرات جودة الإدارة

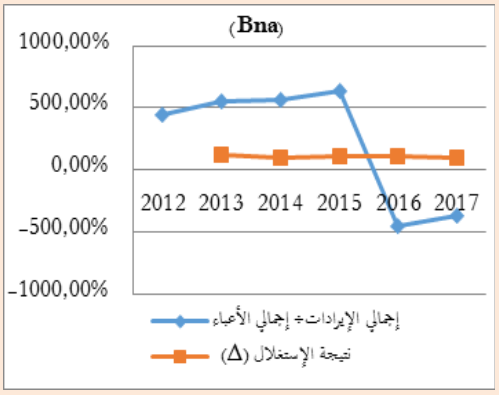

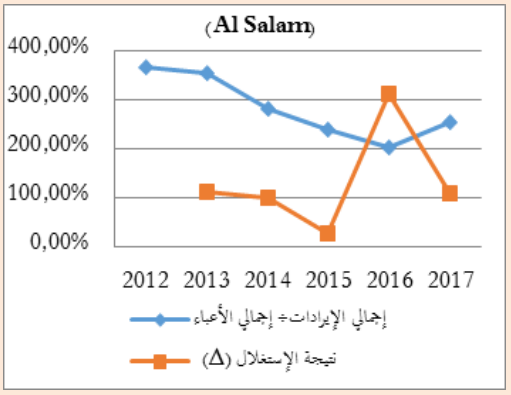

المصدر: من إعداد الباحثين، بناء على:

- la Banque d'Algérie, **Evolution Economique Et Monétaire En Algérie**, Rapport 2012-2016.
- **Rapport annuel des banques commerciales**, Échantillon d'étude, 2012-2017.
- FMI, **Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie**, Rapport N°14-161.

وفي السياق ذاته كان نمو نتيجة الاستغلال للمصارف يتجاوز 100% عدا سنة 2015 التي شهدت نموا بواقع 27% بالنسبة لمصرف السلام نظرا لتطور معتبر في كل من قائم مخصصات الخسائر والمؤونات غير قابلة للاسترجاع بما يزيد عن 80% وكذا إجمالي أعباء الاستغلال العامة بواقع 60% أو ما يزيد قليلا، وما أجج ذلك المستوى هو تراجع الناتج المصرفي الصافي بشكل معتبر (−90%)[28]. رغم ذلك، يعد مؤشر جودة الإدارة المعتمد مقبولا عموما لدى مصرف Bna رغم الأداء الباهت في الفترة الأخيرة، ويعد جيدا عموما بالنسبة لمصرف السلام رغم أنه ليزال قادرا على أداء أحسن كما نرى، لذلك فإن تصنيف هذا المؤشر يتوافق مع التصنيف (03) بالنسبة لمصرف العمومي والتصنيف (02) بالنسبة للمصرف الخاص حسب تصنيف "SNB".

4.4. تقييم جودة الربحية المصرفية:

يعكس نسبة نتيجة الصافية إلى إجمالي الأعباء مدى النمو الحقيقي للأرباح الإجمالية بالنسبة للمصرف والتي شهدت تراجع نسبي ملحوظ لدى البنك الوطني الجزائري من 200% نهاية 2013 إلى 160% مسجلة في سنة 2015، وما يعمق ذلك تراجع النسبة إلى حدود(−130%) في الفترة 2016−2017 نظرا للنمو المتسارع للأعباء كما تقدم في تحليل جودة الإدارة، هذا الأداء كان متسقا مع مصرف السلام حين تراجع كثيرا 137% مسجلة نهاية سنة 2012 إلى 32% نهاية سنة 2015 وهذا يعمق مسألة التراجع الكبير في نتيجة الصافية المسجلة التي هبطت بما يربو عن 110%.

شكل رقم (13): مؤشّرات جودة الربحية

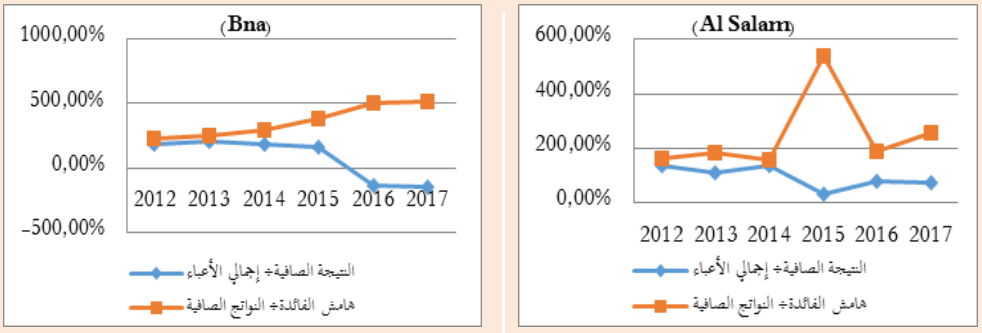

المصدر: من إعداد الباحثين، بناء على، نفس المصادر السابقة.

هذا وتؤكد نسبة هامش الفائدة إلى النواتج الصافية مدى ربحية النشاط المصرفي في الجزائر تماما كما وصفه الشكل رقم (01) حيث تسهم بما يربو عن خمسة (05) نقاط من المائة خلال الفترة من التحليل كما يعكس المنحنى السابق لذلك يتضح أنه ليزال النشاط المصرفي مرتبطا على نحو وثيق بالوضع الاقتصادي السائد في الجزائر ويخلص هذا التحليل إلى أن تصنيف هذا المؤشر يتوافق مع التصنيف (02) بالنسبة لكلا المصرفين حسب تصنيف "SNB".

5.4. تقييم جودة السيولة المصرفية:

يعد رصد جودة السيولة ضمن المبادئ الأساسية للرقابة الحصيفة التي تنص عليها لجنة بال الاستشارية "Bâle" وصندوق النقد الدّولي وهو من قبيل معرفة مدى تعرض المصارف للمخاطر، ونشير في هذا الصّدد أن تلك المخاطر تنطوي في مخطرين أساسيين، فالأول يعنى بالسّيولة المفرطة (خطر تجميد) وما لها من أثر على الأعباء العامة وتراجع الأرباح بينما الآخر يمثل شح السّيولة (عسر مالي)، وما يشكّله من تأثيراتٍ في ذعر المصرفيين لهذا توجّب عناية خاصة بمؤشر السّيولة.

شكل رقم (14): مؤشّرات جودة السيولة

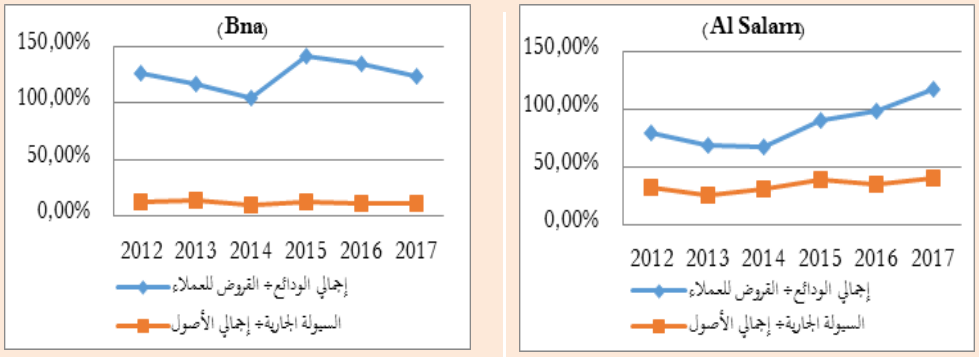

المصدر: من إعداد الباحثين، بناء على:

- Banque d'Algérie, **Evolution Economique En Algérie**, Rapport 2012-2016.
- **Rapport annuel des banques commerciales**, Échantillon d'étude, 2012-2017.
- FMI, **Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie**, Rapport N°14-161.

وتشير النسب المعتمدة إلى أن البنك الوطني الجزائري توليفة الودائع لديه تغطي ما يزيد عن 120% من إجمالي الائتمان الممنوح للعملاء سنة 2012 نمى بشكل نسبي بقية سنة الدراسة رغم تراجعها إلى 122% سنة 2017 إلا أنه يعكس هامش السيولة في حدود 20% ضمانا للفوارق الزمنية بين تدفقي الأموال الداخلة والخارجة بغض النظر عن طبيعة الأصل، شاهدا على ذلك نسبة السيولة الجارية إلى الأصول والتي يلحظ أنها في حدود 10% خلال متوسط الفترة وهي ضمن الحدود النسبية المتعارف عليها في النظرية المصرفية.

أما بالنسبة لمصرف السلام فتغطي إجمالي الودائع المحوزة حدود 70% إجمالي الائتمان الممنوح للعملاء في الفترة 2012-2014، تطور إلى 100% ثم إلى 120% تقريبا في 2016-2017 على التوالي، هذا الهامش من شأنه أن يترجم سيولة عالية من المصرف الآخر ومن تلك المتعارف عليها في التقنيات المصرفية ما أكده سلوك الأصول الجارية إلى إجمالي الأصول التي تجاوزت 30% في هذه الفترة. ...، ولعل السيولة العالية تؤثر سلبا على مؤشرات الأداء كما يؤثر شحها إلا أنه وبعد رصد مؤشر جودة الأصول والربحية فإنه لم يعكسا خللا في سياسة السيولة لدى مصرف السلام في نظرنا، لذلك من الواضح أن المصرفين يسيران السيولة في الحدود المتعارف عليها، لذلك فإن تصنيف هذا المؤشر يتوافق مع التصنيف (01) بالنسبة لكلا المصرفين حسب تصنيف "SNB".

6.4. تنقيط وضعية المصارف حسب "SNB":

الجدول المقابل يعكس التّنقيط لعينة المصارف حسب نظام التقييم والتنقيط الجزائري "SNB" فيه يتم جمع الترتيب المعد في التحليل السابق، ومن ثم تقسيمه على عدد معاملات النظام (05) والنتيجة يتم اسقاطها وفق المدى المحدد في الجدول المقابل، ومن ثم يمكن تحديد صفة المصرف والإجراء التصحيحي الذي ينبغي على المصرف أو سلطات الإشراف المصرفي القيم به ، وعمليا لم تجري المصارف الجزائرية إلا اختبارا واحدا منذ بداية اعتماد هذا النظام سنة 2013.

الجدول رقم (03): التقييم والتنقيط حسب "SNB"

الصفة	المدى	التنقيط	الإجراء المعمول به
قوي	1 – 1.4	1	لا يتخذ أي إجراء
مرضي	1.6- 2.4	2	يتطلب معالجة السلبيات
معقول	2.6- 3.4	3	رقابة ومتابعة لصيقة
هامشي/خطير	3.6- 4.4	4	برنامج إصلاح ومتابعة ميدانية
غير مرضي	4 – 6.5	5	رقابة دائمة– إشراف

المصدر: إعداد الباحثين، بناء على :Banque d'Algérie, Écoule Supérieure de Banque, Op-Cte, 2014.

ومن خلال ما سبق يمكن تأكيد الفرضية الأولى للدراسة من منطلق أن النظام "SNB" المعمول به في تنقيط المصارف الجزائرية يستند على نفس مبادئ نظام التّقييم المصرفي الأمريكي "CAMELS"، وقد خلص التحليل إلى أن: مصرف Bna التصنيف كان سليم نسبيا ويظهر بعض القصور في عناصر السّلامة وقد رُتّب في الخانة 02 بتصنيفٍ مرضي لذا على المصرف رقابة ومتابعة تامة والاهتمام بعناصر (C,A) من أجل تحسين وضعيته فهو يعرف قصوراً فيها، أمّا بالنّسبة لمصرف Al Salam فقد احتل نفس التّصنيف لكن توجب عليه تعزيز محفظة أصوله لأنّه يعاني من قصور في عنصر (A,M) حتى تتحسن وضعيته.

المجال	Bna	Al Salam
C	03	01
A	03	02
M	03	02
E	02	02
L	01	01
TOTAL	2.40	1.60

خلاصة:

يواصل بنك الجزائر وسلطات الإشراف المصرفي عقب تعديل القانون الأساسي للمصارف سنة 2010 أهدافه المنصوص عليها في قانون النقد والقرض 10-04 بشأن مسألة الحفاظ على استقرار النظام المصرفي والرقابة عليه، بتطوير وتحسن الممارسات العملية لإدارة المخاطر وتسيير العمل المصرفي. وضمن هذا الإطار جاء تطوير نظام الرقابة المصرفي والتنقيط الذي يدعى في هذا الصلب بنموذج التقييم والتنقيط المصرفي المطور "SNB"، يحاكي تماما نظام الإشراف المصرفي الأمريكي"CAMELS" بما يتوافق ومقومات المصارف الجزائرية. وتشير البيانات على الصعيد النظام المصرفي التي التطرق إليها أن نتائج التقييم كانت ايجابية نسبيا لكلا المصرفين مع تسجيل بعض القصور الواضح في جودة الأصول والذي يتضمن تركزا كبيرا في الائتمان مما يعزز احتمال تعاظم الخسائر وتدنية القدرة على تحمل الصدمات في عينة الدراسة وفي النظام المصرفي ككل. كما تم ملاحظة تأثر جودة الإدارة وإن كان هذا كان نتاجا للظرف العصيب الذي مر به الجهاز المصرفي عقب التباطؤ الشديد في الاقتصاد الكلي وما انعكس على مؤشرات الأداء والصلابة المالية للنظام المصرفي في الفترة 2014-2017، مما يؤكد الفرضية المعتمدة في إشكالية هذه الدراسة.

وعليه من خلال ما سبق يمكن الإجابة على إشكالية الدّراسة بالقول أنّ النظام المصرفي الجزائري ومن خلال عينة مختارة منه شهد تدبدبا نسبيا في الأداء خلال فترة التباطؤ الاقتصادي 2014-2017 كما أن نظام "SNB" وبفضل مقاربته التحليلية يُسهم في تقييم مؤشّرات أداء وصلابة المصارف والمؤسسات المالية، مما يسمحُ بردّ فعلٍ سريعٍ للجنة المصرفية بأخذ تدابير تصحيحية ملائمة لمواجهة الصعوبات كجواب للإشكالية المطروحة، ومن خلال تطبيقه على عينة المصارف المختارة خلص التحليل إلى ما يلي:

- النّظام المصرفي الجزائري يتمتع بمستوياتٍ عاليةٍ من الرّسملة والملاءة المالية (كفاية رأس المال)، ويعدّ ذو مستويات عالية إذا ما قورن بما تقضي به لجنة بال للإشراف المصرفي؛
- تعاني المصارف الجزائرية من درجة تركز كبير في الأصول المصرفية نظرا لبساطة أداء نشاط الوساطة المالية؛
- يعدُّ نموذج التّنقيط المصرفي المطوّر"SNB" أحد أهم الآليات المعتمدة في تقييم الأداء وإدارة مخاطر النّظام المصرفي الجزائري يقوم أساسا على تقييم مؤشّرات أداء وملاءة المصارف والمؤسسات المالية ؛

أما في خصوص العينة المدروسة فقد أفضت الدّراسة إلى أن عينة الدّراسة تعاني من مشكلِ تركيزٍ في الأصول وأبرز عياناً وبوضوح مدى تدنّي معايير جودة الأصول فيها. وأنّ وضعية النظام المصرفي متينة نسبيا معززة بمستوى

الملاءة العالي الذي تحوزه. لذا نحن نرى أن يتمّ العمل على تحسين الإطار المعمول به في الشروط المطبقة على العمليات المصرفية وتسييرها، من خلال إيجاد أدوات استثمار أوسع من محفظة الائتمان، كما ينبغي على وجه الخصوص تعميم استخدام نظم التقييم المصرفي ورصد مؤشرات الصلابة على نطاقٍ واسع ويساعد إطار التقييم "SNB" المصارف على ذلك مما يتيح لها مراقبة مؤشّرات السّلامة بشكلٍ دوري ومن ثم اتخاذ التّدابير الملائمة.

المراجع والإحـــالات:

(1)- Banque des Règlements Internationaux, Comité de Bâle sur le contrôle bancaire, **Convergence internationale de la mesure et des normes de fonds propres**, Juin 2006, P101.

(2)- لمياء شهبون، **معايير تقييم الأداء المصرفي في الجزائر**، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة دمشق، 2006-2007، ص 71.

(3)-The International Bank for Reconstruction and Development/The World Bank/The International Monetary Fund, **Financial Sector Assessment A HANDBOOK**, NW-Washington, DC 20433, 2005, p 08.

(4)-IBR- World B- IMF, Ibid, p 38.

(5)- محمد جموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية – خلال الفترة 1994-2000، مجلة الباحث، العدد 03، المجلد الثاني، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة/ الجزائر، 2004، ص 90.

(6)- لمياء شهبون، مرجع سبق ذكره ، ص 71.

(7)- حسان كعدان، **الرقابة وتقييم الاداء في القطاع المصرفي مع دراسة حالة تطبيقية عن المصرف التجاري السوري**، رسالة دكتوراه في المحاسبة، جامعة دمشق- سوريا، 1997، ص36.

(8)- بوهريره عباس، **دور الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر في إرساء الاستقرار المالي– دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد غير منشورة، جامعة غرداية، 2017-2018، ص 207.

(9)- حسان كعدان، مرجع سبق ذكره، ص58.

(10)- صندوق النقد الدولي، **صندوق النقد الدولي يخطو خطوة كبيرة بشأن المؤشرات المالية الأساسية**، مجلة التمويل والتنمية، المجلد رقم 44- العدد الأول، مارس 2007، ص05.

11- FMI, **Indicateurs de Solidité Financière** , Op-Cite, P 76.

(12)- صابر محمد حسن، **دور البنوك المركزية في الرقابة والإشراف على المصارف الإسلامية–تجربة بنك السودان المركزي**، مجلة المصرفي، المجلد رقم 44- العدد الثالث والأربعون، مارس 2007، ص05.

(13)- صابر محمد حسن، نفس المرجع السابق، ص05.

(14)- FMI, **Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie**, Rapport N°14/161, 2014, P 10.

(15)-Banque d'Algérie, **Evolution Economique Et Monétaire En Algérie**, Rapport 2016, P58.

(16)- FMI, Rapport N°14/161, Op-Cit, P 10.

(17)-Banque des Règlements Internationaux, Comité de Bâle, **Bâle III : dispositif réglementaire mondial visant à renforcer la résilience des établissements et systèmes bancaires**, Décembre 2010 , P01.

(18)- banque d'Algérie , **Evolution Economique Et Monetaire En Algerie**, Rapport 2015, P90.

(*)- لمزيد من التفاصيل يمكن الاستعانة بـ :

-Chapitre II : **adéquation des founds propres ; Système de notation Banqaire Partier III** : Guide général de contrôle sur place ; Version: v.0. avril 2011.

(19)– بوهريره عباس، بوهريره عباس، مرجع سبق ذكره، ص 207.

(20)- International Bank for Reconstruction-World Bank- IMF, **Financial Sector Assessment,** 2005, p28.

(21)- Banque d'Algérie, Écoule Supérieure de Banque, **Évaluation de l'adéquation des fonds propres, 2014.**

(**)-High Quality Liquid Assets.

(22)- بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، التقرير السنوي 2013، ص 133.

(23)–بوهريره عباس، مرجع سبق ذكره، ص 215.

(24)- Fonds monétaire international, Rapport No. 14-161, 2014, Op-Cit, P40.

(25)- la Banque d'Algérie, Rapport 2016, Op-Cit, P58.

(26)- la Banque d'Algérie, Règlement N°**14-01**, Du 16 Février 2014, **Portant Coefficients De Solvabilité Applicables Aux Banques Et Ét Abolissements Financiers**, 2014. Disponible sur le lien suivant: [http://www.bank-of-algeria.dz/html/legist014.htm] 05-10-2018 (18 :22)

(27)- la Banque BNA, **Rapport Annuel 2013**, p05.

(28)– مصرف السلام، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، التقرير السنوي 2015، ص 42.

ملحق رقم (01): آلية تقييم عناصر نموذج التنقيط المصرفي "SNB"

مؤشر	آلية التقييم	تنقيط	درجة التقييم والتصنيف		وضعية المؤسسة المالية
كفاية رأس المال	- مستوى ونوعية وهيكل رأس المال؛ - الأصول وكفاية المخصصات؛ - هيكل ومكونات عناصر خارج الميزانية؛ - التزامات المساهمين في المصرف؛	من 01 إلى 05	قوي	تغطية عالي ضد المخاطر وكفاية رأس المال ذات مستوى جيد ويمكّنها من تلافي الخسائر الاستثنائية.	الموقف سليم من كل النواحي
			مرضي	رسملة مرضية بالنّسبة إلى المخاطر ومستوى رأس المال قادرٌ على استيعاب الخسائر بالإضافة أنّ لها القدرة على التّمويل.	سليم نسبيا مع وجود بعض القصور
			معقول	رأس المال أقل في استيعاب الخسائر وغياب القدرة على كشف مشكلة الأصول في الوقت المناسب.	يظهر عناصر الضعف والقوة
			هامشي	مستوى رأس المال أقل على استيعاب الخسائر وحالة من التّهديدات قد يستلزم تدخّل المساهمين.	خطر قد يؤدي إلى الفشل
			غير مرضي	مستوى رأس المال ضعيف في استيعاب الخسائر والمخاطر ويتطلب التّدخل وخطّة إنقاذ للمصرف.	خطير جدا
جودة الأصول	- إدارة مخاطر الائتمان؛ - درجة التركز في محفظة المصرف؛ - درجة التنويع في محفظة المصرف؛ - نوعية الإشراف والرقابة على الائتمان؛	من 01 إلى 05	قوي	نوعية الأصول جيدة سيما المخاطر الائتمانية.	الموقف سليم من كل النواحي
			مرضي	جودة في الأصول مع تسجيل أوجه قصور طفيفة يمكن تسييرها بالإجراءات التصحيحية المناسبة.	سليم نسبيا مع بعض القصور
			معقول	أصول ذات جودة غير مرضيةٍ ويتطلّب إجراءات تصحيحية فورية.	يظهر عناصر الضعف والقوة
			هامشي	ضعف جودة الأصول وقصورا في إدارة الائتمان يتطلب إجراء تصحيحات فورية.	خطر قد يؤدي إلى الفشل
			غير مرضي	ضعف الأصول وقصور كبير في مجمل الأصول.	خطير جدا
جودة الإدارة والتشغيل	- جودة الرقابة الداخلية؛ - مدى الاستفادة من تقارير المراجعة والتدقيق؛ - مهارات موظفي ومسئولي البنك وخبراتهم؛ - فعالية نظام المعلومات؛	من 01 إلى 05	قوي	الإدارة ممتازة وقوية وقادرة على التّحكم في المخاطر وتسييرها.	الموقف سليم من كل النواحي
			مرضي	الإدارة جيّدة بالرّغم من تواجد بعض نقاط الضّعف الطّفيفة لكنها قادرة نسبياً على التّحكم في هذه المخاطر وتسييرها.	سليم نسبيا مع وجود بعض القصور
			معقول	الإدارة غير فعّالة نظراً لعدم التّحكم بحجم المؤسسة.	يظهر عناصر الضعف والقوة
			هامشي	الإدارة غير فعّالة مطلقاً ودرجة عالية من التّعقيد وللتّعرض لمخاطر التّشغيل لذا يتطلّب إجراءات تصحيح فورية وخطّة إنقاذ.	خطر قد يؤدي إلى الفشل

	- مدى الالتزام بتعليمات السلطات الإشرافية؛		غير مرضي	أساليب الإدارة ناقصة ومحدودة، لذا يتطلّب إجراءاتِ استبدال الهيكل الإداري .	خطير جدا
مستوى الربحية في البنك	- فعالية توليد الأرباح؛ - نوعية الأموال الخاصة؛ - طبيعة استخدام الأصول؛ - تنوع مصادر الإيرادات والنفقات؛ - مستوى تكاليف التمويل وعلاوة رأس المال؛ - الالتزام بالمعايير المحاسبية المطبقة؛ - سياسة توزيع الأرباح في البنك؛	من 01 إلى 05	قوي	الأرباح جيّدة جدا، وأكثر من كافية لدعم النّشاط والحفاظ على رأس المال والاحتياطيات.	الموقف سليم من كل النواحي
			مرضي	الأرباح جيّدة ومرضية، كافية لدعم الأعمال والحفاظ على مستويات كافية من رأس المال .	سليم نسبيا مع وجود بعض القصور
			معقول	الأرباح مرضية، بالرّغم من أنها لا تدعم بشكل كامل مستوى رأس المال والاحتياطات.	يظهر عناصر الضعف والقوة
			هامشي	الأرباح منخفضة تؤدّي لعدم كفاية النتائج لدعمِ الأعمال والحفاظ على مستوياتِ رأس المال. كما تتميز بتقلّبات في الإيرادات والأرباح وانخفاضها بشكلٍ كبيرٍ مقارنة بالأعوام السّابقة.	خطر قد يؤدي إلى الفشل
			غير مرضي	الأرباح منخفضة وخسائر الأسهم تهدّد المصرف على البقاء.	خطير جدا
مستوى السّيولة في البنك	- توافر الأصول سهلة التحويل إلى السّيولة؛ - القدرة إلى دخول الأسواق النقدية والمالية؛ - مصادر تمويل عناصر خارج الميزانية؛ - فعالية وقدرة على إدارة السّيولة؛	من 01 إلى 05	قوي	مستوى عالٍ من السّيولة وأساليب متطورةٍ وفعالة في إدارة السّيولة.	الموقف سليم من كل النواحي
			مرضي	أساليب جيدةٍ لإدارة السّيولة مع تسجيل نقاط ضعفٍ بسيطة في إدارة الصندوق يمكن السّيطرة عليها.	سليم نسبيا مع وجود بعض القصور
			معقول	مستوياتِ السّيولة ضعيفة وأساليب إدارتها غير مرضية، بالإضافة إلى التماسِ مواطن ضعفٍ كبيرة في أساسيات إدارة الصندوق.	يظهر عناصر الضعف والقوة
			هامشي	مستويات السّيولة وممارساتِ إدارة السّيولة غير ناجعة مع إلى التماس مواطن ضعفٍ كبيرةٍ في ذلك.	خطر قد يؤدي إلى الفشل
			غير مرضي	مستويات السّيولة غير كافية تهدد المصرف وتحتاج إلى سيولة فورية، بالإضافة إلى وجودِ مواطنَ ضعف كبيرةٍ في إدارة السيولة.	خطير جدا
الحساسية لمخاطر السوق	- حساسية لتقلبات أسعار الفائدة والصرف وأسعار الأسهم؛ - قدرة الإدارة على تحديد ورصد مخاطر السوق؛ - مخاطر التسوية في البنك؛	لا يوجـــــد تنقيط	قوي	الحساسية لمخاطر السوق يتم السّيطرة عليها بشكلٍ جيّد جدا ورأس المال قادر على امتصاص الصّدمات وأساليب إدارة المخاطر قويّة.	الموقف سليم من كل النواحي
			مرضي	الحساسية لمخاطر السّوق متحكّم بها على نحوٍ كافٍ وإدارة المخاطر جيدة عموماً ورأس المال قادر على امتصاص جزءٍ من الصّدمات.	سليم نسبيا مع وجود بعض القصور
			معقول	الحساسية لمخاطر السّوق غير متحكم فيها، وأساليب إدارة المخاطر يجب تحسينها.	يظهر عناصر الضعف والقوة
			هامشي	الحساسية لمخاطر السّوق كبيرة وأساليب إدارة المخاطر يجب تحسينها لأن رأس المال غير كاف.	خطر قد يؤدي إلى الفشل
			غير مرضي	الحساسية لمخاطر السّوق غير متحكمٍ فيها مطلقاً ورأس المال غير كافٍ لامتصاص الصّدمات.	خطير جدا

المصدر: بالاعتماد على:

- Banque d'Algérie, Écoule Supérieure de Banque, **Évaluation de l'adéquation des fonds propres d'une banque selon le système de notation bancaire algérien SNB**, 2014.
- Direction Générale de l'Inspection Générale, **Chapitre III : actions de supervision.** ***In système de notation bancaire partie I supervision du système bancaire***, AVRIL 2011. نقلاً عن: